سلسلة:

النصح المجود في الرد على أبي يحيى سامح بن محمد

(الحلقة الرابعة)

التناقض الواضح في رد سامح أبي يحيى على أبي يحيى سامح

لأبي جويرية

محمد بن عبد الحي

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

- قال العلامة صالح الفوزان –حفظه الله- في شرح مسائل الجاهلية: ((التناقض هو تضارب الأقوال واختلافها، فمن ترك الحق فإنه يُبتلى بالتناقض وتضارب أقواله؛ لأن الضلال يتشعب، ولا حد لشعبه. وأما الحق: فإنه شيء واحد لا يتشعب ولا يختلف، والله جل وعلا يقول: (فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلالُ)، فمن ترك الحق وقع في الضلال، والضلال متاهة والعياذ بالله، فتجد أصحابه مختلفين فيما بينهم؛ بل تجد الواحد منهم مختلفة آراؤه؛ لأنه ليس عنده هدىً يسير عليه، وإنما يتخبط، تارة يقول كذا، وتارة يقول كذا))

وفرق كبير - كما هو معلوم - بين رجلٍ يرى رأياً ويرجع عنه لدليل بان له، ورجل ظاهر كلامه التناقض دونما علة!!

فالأول صنيع العلماء، والثاني هو فعل الجهلاء الدخلاء وطريقة أهل الأهواء!

وقد شابه سامح أبو يحيى هؤلاء بشكل عجيب، فوقع في التناقض المعيب، وأنكر ما كان يعرف، وتمادى في الأمر وأسرف!!

خصوصا حين تعرض لتأصيله –بزعمه- لضوابط السرقات العلمية!!

وما هو إلا تأصيل لشبهات سبقته إليها المنخنقة والموقوذة والمتردية!!

وإليكم أسوق شيئا من هذه التناقضات الردية:

التناقض الأول:

قال سامح أبو يحيى مدافعا عن نفسه، مشبها ما تورط فيه من سرقات علمية بما نسبه للعثيمين –رحمه الله-: ((وانظر للعلامة العثيمين –رحمه الله- قواعده منقوله من كتاب بدائع الفوائد .. فهل سيحكم على هؤلاء بأنهم نقلوا بغير عزو، وهل يسمى هذا سرقة، هاتحكم على البخاري وجحافل.. وهاتقع في حرج عظيم جدا)) [الفارق بين الناقل والسارق – الدقيقة ١٠]

! ونسى سامح أنه قبلها بأيام قد انتقد فعل الرسلانية حين اتهموا العثيمين بنفس الكلام حين قال نصا: ((طائفة من الرسلانية يقومون ليل نهار يدافعون عن شيخهم في مسألة السرقات واضح؟ يأتي فلان سارق حتى قال ابنه بأن ابن عثيمين سرق! مفهوم؟

يقول وهذا مسجل بصوته يقول ابن عثيمين سارق ليه؟ كي يداري ما عند أباه من سرقة، هذا يسمى بالإسقاط، فافهم هذا جيدا!!)) [الرد على أهل الإسقاط – الدقيقة ٥] !

– وهذا هو عين ما فعله سامح بنفسه مدافعا عن نفسه فأوهم أن فعله كفعل العثيمين –رحمه الله– الذي نقل ما هو مشتهر من قواعد علمية ، ومعروف أنها ليست من إنشائه لاشتهارها، وهذا خارج محل النزاع!! وهذا ما سيبينه بنفسه في التناقض التالي:

التناقض الثاني:

قال سامح أبو يحيى محتجا على خصومه بنقل العثيمين لبعض القواعد المشتهرة من ابن القيم وابن تيمية: ((قواعد في الأسماء والصفات لابن القيم راجعها وراجع القواعد المثلى للشيخ العثيمين، امسك رسالة الشيخ العثيمين القواعد المثلى وامسك كتاب الأسماء والصفات يعني امسك شرح العثيمين للقواعد المثلى أو المتن، وامسك بدائع الفوائد وامسك المجلد في مجموع الفتاوى المخصص في الأسماء والصفات.. . وانظر للعلامة العثيمين –رحمه الله– قواعده منقوله من كتاب بدائع الفوائد قد لا يفهمها هؤلاء الصبيان فهل سيحكم على هؤلاء بأنهم نقلوا بغير عزو، وهل يسمى هذا سرقة، هاتحكم على البخاري وجحافل.. وهاتقع في حرج عظيم جدا)) [الفارق بين المصنف والسارق – الدقيقة ١٠]

! ونسى سامح فتناقض أنه هو القائل قبلها بأيام في الرد على المدافعين عن رسلان: ((ويأتوا إليهم بكلام لابن القيم أنه أخذ من ابن تيمية كذا، واضح؟ ولم ينسبه إليه، لكن هذه مسألة إيه؟ كلام اشتهر عن ابن تيمية،..

يعني أنا بقول لمحمود قل لي عقيدتك في الأسماء والصفات أن تثبت لله ما أثبته لنفسه، وما أثبته له نبيه عليه الصلاة والسلام من غير تحريف ولا تكييف ولا تعطيل ولا تمثيل، هذه الجزئية مشتهرة أنك لم تخترعها وإنما هو من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية!!)) [الرد على أهل الإسقاط – الدقيقة١٤] !

– والسؤال الآن لسامح وطلابه، ما الذي تغير لتقيس نقل العلماء لما اشتهر وهو معروف أنه كلام شيخ الإسلام بما تفعله أنت وغيرك من السراق من نقل لكلام غير مشتهر لقائله دون عزو، ويظن كل من يقرأه أنه كلام الشيخ الأصولي!! سامح؟!!

التناقض الثالث:

قال سامح أبو يحيى مؤصلا أنه لا يوجد ما يسمى بالسرقة في مقدمات الكتب وخلافه، وهو يتحدث عن الإمام أحمد في مقدمة كتابه المشهورة: ((ما رأيك لو كانت هذه المقدمة أصلا مقدمة عمر بن الخطاب بالسند

الصحيح كما ذكرها ابن وضاح في البدع؟ يبقى الإمام أحمد إيه؟ يا إما يكون سارق، وإما يقول لأ لأ لأ الإمام أحمد مش سارق.. طب يبقى فعله سرقة وهو مش سارق، لا لا لا ليس فعله سرقة أمال إيه؟!!)) [الفارق بين الناقل والسارق – الدقيقة ٤٢]

!! وظن سامح أنه بهذا يلزم خصمه، والحقيقة أن سامح نفسه قد أجاب على هذا الإلزام في محاضرته الأولى حين قال: ((الضابط في هذا أن الإمام أحمد حين لم يذكر الأثر لعمر بن الخطاب فقد لا يذكر الشئ إذا كان مشتهرا لصاحبه، هذا يسمى الاقتباس في المسائل المشتهرة)) [الرد على أهل الإسقاط – الدقيقة ١٢]

!! وقال: ((الإمام أحمد لم يذكرها [أي مقدمة عمر بن الخطاب] هنا ليه؟ لأنها مسألة مشتهرة، مشهور عن عمر هذا القول فلا يجدي أن تنسبه إلى عمر إذ أن الناس كلهم يعرفونه..)) [الرد على أهل الإسقاط – الدقيقة١٢]

!! وقال: ((هناك فارق بين اقتباس المسألة المشتهرة، أن هذا كل من يسمعه يعرف أنه كلام الإمام أحمد والإمام أحمدإنما ذكره عن عمر ولم ينسبه إلى عمر لمعرفته أنه كلام مشتهر عن عمر..)) [الرد على أهل الإسقاط – الدقيقة١٦] !!

- فهل عرف سامح لماذا لا يعد ما فعله الإمام أحمد أو ابن القيم سرقة؟!!

وكذا لا عيب فيه لمن فعل هذا في كل كلام مشتهر لصاحبه سواء كان مقدمة أو غير مقدمة!!

التناقض الرابع:

تكلم سامح متحديا مبررا لسطوه على كلام غيره دون تنبيه أو إحاله، محتجا بفعل سفيان الثوري –رحمه الله– ، فقال: ((سفيان نفسه قال في رسالته إلى عباد بن عباد الخواص الشامي بيقول لعباد بن عباد الخواص الشامي إيه؟ "واعلم أنه لا ينجو في هذا الزمان إلا من دعا بدعاء الغريق"، الأثر دا أصلا بتاع حذيفة ولم ينسبه سفيان إلى حذيفة فهل سفيان يحكم على نفسه بالكذب؟!!)) [الذلة والصغار الدقيقة ٢/٣٣]

وقال: ((وكما ذكرت لك الإمام سفيان الثوري، انظر الإمام سفيان حينما نقل أثر حذيفة ولم يعزه إلى حذيفة، بم تسميه؟!)) [الفارق بين الناقل والسارق – الدقيقة ٨]

!! ونسى سامح أو تناسى أنه هو القائل قبلها بأيام : ((لم ينسب سفيان لحذيفة لاشتهاره أنه كلام حذيفة، هنا عرفت الضابط بين الاقتباس من اللفظة المشتهرة وبين البحث الكامل الذي يؤخذ فيسرق فيسمى صاحبه سارق فيحكم عليه بالفسق)) [الرد على أهل الإسقاط – الدقيقة١٧] !!

- فهل ما نقله سامح عن غيره يدخل في هذا الباب؟!!

أم أنه سوغ لنفسه نقل كل شئ شريطة أن يكون أقل من كامل الكتاب؟!!

التناقض الخامس:

قال سامح أبو يحيى: ((لذلك أنتم تناقضتم، لأنكم لم تفهموا الفارق بين ثلاثة أبواب –وأتوا البيوت من أبوابها-: نقل من غير عزو، وهناك سرقة حديث، وهناك سرقة علمية، ثلاثة جعلتموها واحدة، لابد أن تتناقض!!))

! والحقيقة التي ينبغي أن يعرفها الجميع أن سامح هو من شبه السرقة العلمية بسرقة الحديث حين قال: ((البحث الكامل إذا أخذ ووضع عليه الاسم فهذا يسمى إيه؟ سرقة كمثل سرقة الحديث في علم المصطلح ..)) [الرد على أهل الإسقاط – الدقيقة١٢] !

- فجعل سرقة الحديث مثل السرقة العلمية!!

التناقض السادس:

قال سامح أبو يحيى مؤصلا لضابط السرقة العلمية في محاضرته الأولى: ((أما أن آتي **بمبحث كامل** في الحديث تصحيحا وتضعيفا وأخرج حديثا ما، يخرج منه مثلا جزءا كاملا ثم أنسبه إلى نفسي هنا يسمى إيه؟ يسمى سرقة ؟!)) [الرد على أهل الإسقاط – الدقيقة١٤]

! ثم عاد ليهدم ضابطه دون أن يشعر وهو يبرر لنفسه حين نسب لابن كثير وابن القيم وغيرهم تعمد أخذ مباحث كاملة من ابن تيمية!! فقال : ((ابن القيم نقل عن شيخه ابن تيمية في إخفاء الدعاء في التفسير القيم مبحثا)))) [الذلة والصغار الدقيقة ١:١٣/١]

! وهذا لا شك يناقض ما مر من تأصيل، وكذا يعارض قوله: ((لكن لو انت أتيت بمبحث كامل في الأسماء والصفات من أوله إلى آخره تصنع مجلدا ونسبته لنفسك أنت، يسمى هنا إيه؟!)) [الرد على أهل الإسقاط – الدقيقة١٤] !

- فما هذا التناقض أيها الأصولي؟!!

- وسيأتي الرد على ما أورده من شبهات في ردنا التفصيلي على شبهاته التي أثارها، أو قل سرقها من أتباع رسلان!!

التناقض السابع:

قال سامح أبو يحيى مؤصلا لقاعدته المخترعة وهي عدم العزو لأهل البدع حال النقل عنهم!!: ((البخاري هنا حينما نقل ولم يعزو إليه باسمه ولا بالكتاب علمنا لماذا؟ لأن الرجل كان يرى رأي الخوارج، علمنا لماذا؟)) [الذلة والصغار الدقيقة ١/٢٠]

ولكنه نسى أنه بلسانه ذكر أن البخاري عزا لمعمر بن المثنى أحيانا باسمه وأحيانا بكنيته!!

! حين قال: ((يبقى هنا الإمام البخاري فعل شيئا أنه ذكر في بعض المواطن اسم أبو عبيدة معمر بن المثنى، صحيح؟! ولم يحيل إلى الكتاب أولا، لكن الإحالة هنا من ابن حجر قال وكل هذا في كتاب المجاز)) [الذلة والصغار الدقيقة ١/١٧] !

- فعاد هذا الكلام على أصل قاعدته بالإبطال، لأن البخاري طالما عزا في مواضع وترك مواضع فتأكد أن العلة ليست لأن معمر -كما يقول- من أهل البدع!!

وسيأتيكم الرد مفصلا عن تلك الشبهة الواهية في رد الشبهاتّ!

التناقض الثامن:

قال سامح أبو يحيى مؤصلا لنفس القاعدة التي مرت وهي ترك العزو لأهل البدع أثناء تعليقه على ما نسبه للبخاري بفهمه: ((إذا كان صاحب الفائدة مبتدعا فلا يذكر حتى لا يعرف الناس به فينخدعوا به لجهلهم به فنكون من المعاونين على الإثم والعدوان، فتذكر الفائدة لأنها مبنية لها أصل في الكتاب والسنة، ولا يذكر هو وهذا عليه فعل علماء السلف الصالح)) [الذلة والصغار الدقيقة ١/١٥]

! فأكد أن هذا ما عليه علماء السلف، ثم عاد بعدها بقليل في ذات المحاضرة ليخرج لنا شيئا آخر عليه علماء السلف أيضا حين قال: ((لا يلزم من نقل الناقل من كتاب أنه يزكيه مطلقا وإلا لكان الإمام البخاري يزكي أبو عبيدة معمر بن المثنى، وإلا لكان ابن القيم يزكي الجاحظ، مفهوم هذا الكلام؟!..

لا يلزم من نقل الناقل عن كتاب أنه يزكيه مطلقا، وقد ينقل عنه ما وافق فيه الحق تأييدا للحق وإن كان خالف الحق في غير ذلك، فلا يُعاب على من نقل من كتاب اشتمل على حق وباطل، إذا نقل ما اشتمل عليه من الحق.

وأيضا تكثير النقول عن الناس على اختلاف مذاهبهم هذا يفيد في أن الحق ليس غامضا؛ بل هو كثير، شائع، بيِّن.

بمعنى مثلا جماعة التبليغ بنقول بدعها فلان وفلان وفلان من أئمة السنة، دا حتى ففلان وفلان من أئمة البدع بدعوهم، إنما ذكره هنا أسماء أهل البدع بأسمائهم الذين بدعو هذه الجماعة ليعلم أن تبديعهم ليس غامضا فهو مشهور، فقد يغمط ولا يذكر هذا المبتدع وقد يذكر اسمه وعلى هذا علماء السلف)) [الذلة والصغار الدقيقة ١/٣٥] !

- فهل يذم من نقل عن أهل البدع وعزا لهم، أم أنه لا يلزم من نقل الناقل عن كتاب أنه يزكيه مطلقا، وقد ينقل عنه ما وافق فيه الحق تأييدا للحق وإن كان خالف الحق في غير ذلك، فلا يُعاب على من نقل من كتاب اشتمل على حق وباطل، إذا نقل ما اشتمل عليه من الحق.؟!! أفتونا مأجورين!!

التناقض التاسع:

وقال سامح أبو يحيى معترضا على من احتج بحديث المتشبع بما لم يعط على عدم جواز السرقات العلمية: ((هل الاحتجاج بحديث المتشبع بما لم يعط الذي احتج به السيوطي في كتاب الفارق بين المصنف والسارق واعتبره حجة في حرمة السرقات العلمية هل يسقط عليه هو؟ أم أنه يريد شيئا آخر؟! واضح؟ وهذا باب وهذا باب؟! واضح؟!)) [الذلة والصغار الدقيقة ١:١٠/١/١]

وقال: ((لذلك المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور هذا في الكذب، ولا يصح لك أن تحتج به على العموم لأن الحديث في خصوص الكذب، ولا تحتج به على العموم لأنك لو احتججت به على العموم سألزمك أن تستصحب عموم السرقة على كل من ذكرت)) [الفارق بين الناقل والسارق – الدقيقة ٤٤]

! ولم يفطن الشيخ الأصولي !! أنه ممن احتج به على السرقات حين قال: ((السيوطي نفسه في الكتاب يقول: "وأغار على عدة كتب لنا في جمعها أقمنا السنين" عدة إيه؟ شال الجلدة كده وراح واضع اسمه، عدة كتب لنا إذن السلف يفرقون بين هذا وذاك وعلى هذا يتنزل احتجاج السيوطي على من تشبع بما لم يعط)) [الذلة والصغار– الدقيقة٩/٣] !

- فإن قيل إن أبا يحيى استدل به في سرقة كتاب كامل، قلنا لا فرق بين الكتاب الكامل والجزء من الكتاب، فهو يرى حصر دلالة الحديث في الكذب كما مر ولو كان من نسب الكتاب لنفسه كاذبا، لكان من نسب البحث لنفسه – وهو كذلك– كاذبا!!

التناقض العاشر:

قال سامح أبو يحيى مدافعا عن فعلته التي وافق فيها رسلان : ((ليس كل ما فعله [رسلان] سرقة، واضح؟ وفيه جور لكن هناك أشياء فعلها وابنه فيها سرقة، سرقة كتب، كتب كاملة، واضح؟..)) [الفارق بين الناقل والسارق – الدقيقة ٥]

!! العجيب أن سامح كان قد راجع وزكى وأثنى على بحث لأحد طلابه وهو على موقع سامح إلى يومنا، بين صاحبه فيه –بموافقة سامح– السرقات العلمية عند رسلان فكتب في أول مبحثه:

((المسألة الحادية عشر : بيان سرقات رسلان العلمية: لا يجوز النقل عن كتب اهل العلم بلا عزو ولا حتى اشارة حتى يظن القارئ او السامع ان هذا الكلام من كيس المتكلم او المصنف..))

ثم راح يسرد الأدلة والنقول عن السلف إلى أن قال: ((قلت : قد اكثر رسلان النقل جدا عن أهل العلم بدون عزو لأصحابها في كثير من خطبه المسموعة والمطبوعة ودروسه واليك طرفا منها :

الموضع الأول : خطبة متظاهرون ومتظاهرات: من قوله (قال عائض القرنى.....) إلى قوله (وسفر يبين الأثر العميق في خروج المرأة للمظاهرات)، هذا الموضع مأخوذ بنصه من كتاب (مدارك النظر في السياسة) وهذا النص المنقول يقدر بحوالي ثمانى صفحة ولم يتم العزو إلى المصدر المأخوذ منه)) .

ثم استمر في نقل بقية المواضع المنقولة فيما هو بلا شك دون الكتاب وسماها سرقات!!

– فيلزم سامح وطلابه الآن التراجع والاعتذار لمحمد سعيد رسلان على هذا الكلام!!.

التناقض الحادي عشر:

قال سامح بعد أن أنكر ما كان يعرف مفرقا بين نقل الكتاب كاملا ونقل ما دونه: ((الشاهد أن هذه كتب كاملة سرقت واضح؟!، وفرق بين الأخذ، وفرق بين نقل الشئ بغير عزو..)) [الفارق بين الناقل والسارق – الدقيقة ٧]

!! ونحن بدورنا نسأل سامح: لماذا إذن رميت من نقل من كتبك بغير عزو حين اتهمت أبا رفيدة الأنصاري بالسرقة فقلت: ((أنه [أي أبو رفيدة الأنصاري] عدا على كتب لي ونسبها إلى إيه؟ زي ما فعل اللي كتب السيوطي في الذي غدا على كتبه، هنا يسمى مين؟ السارق! فهمتوا؟ خلاص!، فأخذ كتاب زكاة الفطر ونسبها لنفسه وحطها في مدونات والكلام دا كله، ونشرها فانتشرت باسمه هو واضح هذا ؟ فاعترف بنفسه على نفسه بذلك!!)) [الذلة والصغار الدقيقة ٢/٤]!!

- وأبو رفيدة لم يأخذ كتاب زكاة الفطر كاملا بل نقل مباحث منه بغيرعزو، وزاد عليه، فهذا على مذهب سامح ليس بسرقة!!

ويلزمه أيضا الآن الاعتذار لأبي رفيدة الأنصاري على هذا الاتهام.

التناقض الثاني عشر:

قال سامح أبو يحيى منتقدا من يقول بأن النقل بدون عزو سرقة وإنما وقع من البعض لأعذار وعلل وهي على خلاف الأصل: ((ممكن يقولك دا كان في زمانهم ما يستطيع وهايعتذر ، لمين؟ للحسن [أي البصري]، ويعتذر لمين؟! لابن أبي العز!! بنقول له الاعتذار لا يرفع اسم السرقة عنه، افهم افهم)) [الذلة والصغار الدقيقة ١/٤١]

وقال: ((وأما أن نقول النقل بغير عزو سرقة ولكن نعتذر لهؤلاء الآن، يعني **ممكن مثلا لعلة كذا ولعلة كذا ولعلة كذا، ماشي هانتنزل معاك** لكن أنت مع ذلك لم ترفع عن فعلهم حكم السرقة لكن قام عندك المانع أن تسقط على أعيانهم سراق يبقى برضه لسه مخرجناش من الإشكال)) [الفارق بين الناقل والسارق – الدقيقة ١٢]

- والعجيب أن سامح نفسه اضطرب جدا في هذا فهو لا يعرف ما يريد أن يقوله، كيف؟!!

مراد سامح الواضح خصوصا في محاضراته الأخيرة: أن النقل بغير عزو سائغ فيما دون الكتاب الكامل!!

- فإذا كان ذلك كذلك فلم ذهب ليعدد في مباحث ما يجيز هذا الفعل ويراه جائزا في أصله –على كلامه-؟!!

- وبمعنى آخر: تعليله لنقل البعض من غير عزو يدل على الأصل أن عدم العزو خطأ!!

! ولكننا نجد أن سامح نفسه قدم مبررات للنقل بغير عزو!! فقال:((ذكرنا المبحث الأول أنه قد ينقل بغير عزو عن المبتدع وليس على الإطلاق يسمى سرقة لعلة عدم ذكر هذا المبتدع وإخماد ذكره، واضح؟

اتنين: قد يكون كلاما لرجل من أهل السنة ولا يذكر لما علم أن البيئة المحيطة به عند سماع الكلام سترد الحق بمجرد سماع اسم فلان!..)) [الذلة والصغار – الدقيقة ٥٦/ ١] !

! وقال: ((الحسن هنا لم يذكر اسم علي بن أبي طالب لعلة ألا وهي أنه كان في زمان ما يستطيع أن يذكر اسم علي بن أبي طالب!!)) [الذلة والصغار – ٣٩ / ١] !

فما فائدة هذا المبررات والتعليلات لما وقع من البعض ما دام عدم العزو جائزا؟!!

! يؤكد هذا التناقض ما كتبه الأخ محمد الطويل في بحثه السابق –إتحاف الخلان- الذي راجعه وأثنى عليه سامح نفسه ووضعه على موقعه!! حين قال: ((قلت : وقد يقال ان بعض اهل العلم قد ينقل بدون عزو فنقول : ليس هذا هو الاصل لما مر ذكره وان وقع فلاسباب منها :

١ - السهو فقد يحدث للبعض ممن لا يجعل عدم العزو ديدنا له.

٢ - القدر اليسير مثل الصفحة والصفحتين أو فى كل كتاب مرة من غير عمد.

٣- اشتهار نسبة الكلام لصاحبه الأصلى فلا يشك أنه من كلام الناقل.

٤ - علم المتلقين أن الكلام ليس من كلام المصنف أو الشارح فلا يقال إنه ادعاه.

٥ - استفادة الشارح من غيره فى بعض الأمور بطريقته وجهده وصياغته.

٦ - الخوف من تسمية المعزو إليه لضرر قد يلحق بالناقل.

٧- ما يقع من بعض النساخ من إسقاط العزو سهوا)) !!

- قال الشيخ ربيع المدخلي: ((وكيف يجتمع أمران متناقضان غاية التناقض عند الله وفي دينه وعند المسلمين وعند العقلاء؟))

- فهذه أمور مرت عليك تناقض فيها أبو يحيى واضطرب، وتكلم وقد غلبه الغضب، فأتى بها يدعو للعجب!!

- فصدق فيه قول العلامة الفوزان: ((فمن ترك الحق وقع في الضلال، والضلال متاهة والعياذ بالله، فتجد أصحابه مختلفين فيما بينهم؛ بل تجد الواحد منهم مختلفة آراؤه؛ لأنه ليس عنده هدىً يسير عليه، وإنما يتخبط، تارة يقول كذا، وتارة يقول كذا))

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه أبو جويرية محمد عبدالحي

وكان الفراغ منه ١٧ صفر ١٤٣٨هـ